

"يعامل جميع المحرومين من
حريتهم معاملة إنسانية، تحترم
الكرامة الأصيلة في الشخص
الإنساني."

- المادة 10 من العهد الدولي
الخاص بالحقوق المدنية
والسياسية

المقترح للتوجيهي الثاني عشر

تشجيع مشاركة

المجتمع المدني

ملخص

- دون مشاركة المجتمع المدني، يبقى الإصلاح السجني بعيداً عن التحقق أو الاستمرار. فالمؤسسات السجنية تحتاج إلى انخراط جهات من خارج المنظومة السجنية إن هي أرادت الاستجابة للمواصفات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وإحلال الحق والقانون.
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني النشيطة أن تؤسس المناخ اللازم للتغيير في الحالات التي تتعاضد فيها الحكومات عن مباشرة الإصلاح السجني.
- لا غنى لأي مبادرة تستهدف الإصلاح السجني عن دور المنظمات المعنية بالنهوض بحقوق الإنسان وإصلاح المؤسسات السجنية، رغم أن بعض الإدارات السجنية تعتبر المنظمات المهتمة بإصلاح السجون معادية لها. وبالتالي، من المفيد العمل على إقامة علاقة تعاون بين الطرفين معاً.
- من شأن مشاركة منظمات المجتمع المدني المعنية بالمرأة وبالصحة والميز والفنون وغير ذلك أن تساهم، بقسط كبير في الرقي بالمؤسسة السجنية على مستوى إنساني، وشأنها في ذلك شأن الهيئات الدينية.
- يمكن لهيئات المحامين أن تتزعم المبادرات الرامية لحماية حقوق السجناء.
- يعتبر بذل جهود حثيثة للحصول على وسائل إعلام جيد مطلعاً أمراً حيوياً في هذا الباب.
- يمكن أن تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دوراً في تقوية المنظمات المحلية العاملة في ظروف غير لائقة.

مقترحات توجيهية حول إصلاح المؤسسات السجنية

هذا هو المقترح التوجيهي الأول ضمن سلسلة تهدف إلى تقديم الدعم العملي للقائمين على صياغة وتنفيذ المشاريع الرامية إلى إصلاح المؤسسات السجنية. وجميع هذه المقترحات التوجيهية:

- تنطلق من المرجعيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛
- تتلاءم مع بيئات ثقافية وسياسية متنوعة.
- تقترح حلولاً قابلة للتطبيق المستدام في ظروف سوسيو اقتصادية متنوعة ولا تنطوي على زيادة مهمة في الموارد.
- تراعي الحقائق المتعلقة بتسيير المؤسسات السجنية.

تم إعداد هذه الوثائق التوجيهية المتعلقة بكيفية إنجاز مشاريع الإصلاح السجني بدعم من وزارة الخارجية البريطانية

كينغز
توليج
لنكز
المركز الدولي
للدراستات السجنية

انخراط الشعب في النظام السجني

عندما انتقلت الدول من النظام المستبد إلى الديمقراطية كانت أولى التحولات التي تم إنجازها هو رفع السرية على نظام المؤسسات السجنية والسماح للعموم وكذا منظمات المجتمع المدني بالولوج إلى مؤسسة السجن. حيث تحولت السجون من فضاء مغلق لأسرار الدولة إلى مؤسسات مفتوحة في وجه العموم. ولم تعد جزءا لا يتجزأ من الآلة القمعية العسكرية، بل أضحت مؤسسة عمومية تعطي معلومات عن نفسها وتستقبل زوارا من العالم الخارجي، من هيئات دينية وفنانين ومنظمات اجتماعية ورياضية واستشارية ومرين ومتعاطفين. وأصبح للصحافيين الحق في زيارة السجون والكتابة عنها، وبدأ الإعلام ينقل أخبارا عن السجون وأحوالها. ولأول مرة، يسمح للسجناء بمراسلة الصحف في غالب الأحيان.

ما الغاية من إشراك المجتمع المدني؟

يعد إشراك المجتمع المدني مفتاحا أساسيا في عملية إصلاح السجون. فقد يستحيل مواصلة إصلاح السجون دون دعم من هيئات خارج النظام السجني.

- لا يمكن للسجون أن تكون مؤسسات مدنية إصلاحية دون مشاركة ومساعدة المجتمع ككل (انظر المقترح التوجيهي التاسع).
- من المحتمل جدا أن تراعي الأنظمة السجنية، التي تجعل السجون تفتح أبوابها في وجه عدد كبير من المجموعات، احترام معايير حقوق الإنسان. وقد يستحيل إخفاء خروقات حقوق الإنسان إذا كان الزوار يرتادون على السجون ويتحدثون مع السجناء ويزورونهم بزئاناتهم ومحترفاتهم.

ويمكن أن تتخذ عملية إشراك المجتمع المدني عدة أشكال:

- إمداد السجناء بالإعانات الإنسانية، كالغذاء والدواء؛
- المساعدة على إدماج السجناء المفرج عنهم بالمجتمع؛
- المساعدة في الأنشطة السجنية، كالتربية والرياضة؛
- ربط الصداقات العادية؛
- مراقبة احترام معايير حقوق الإنسان؛
- اللجوء إلى القانون لحماية حقوق السجناء؛
- القيام بحملات غير حزبية؛
- تقديم التعليم العمومي.

في يوم الأربعاء الماضي قررت تنظيم حفل ديني في سجن من بين السجون الأربعة التي اعتدت زيارته يدعى ماونبشي، وهو يبعد بحوالي 50 كيلومترا عن المدينة... أخذت بصحبة نفرا من العاملين بالكنيسة، غالبا ما يقومون بالغناء، وأغلبهم يسكنون بدور الصفيح " الميسيسي " المجاورة لمدينتنا. وهم يحبون جمع الأموال لمساعدة السجناء. ففي الأربعاء الماضي أخذ كل سجين من بين الـ 250 سجينا علبة صغيرة من الملح وقطعة من الصابون، حيث تم تجزئ كل قطعة صابون إلى خمس قطع. لأن إدارة السجن لا تعطيههم الصابون ولا حتى الملح في بعض الأحيان ليضيفوها إلى وجبتهم اليومية الهزيلة؛ فقد كان السجناء إذا مسرورين بما قدمنا لهم ذلك اليوم. وهم يعانون أيضا من الجرب وفي بعض الأحيان نأخذ معنا ما يلزم لإبادة القمل وبق الأسرة. وفي الخميس الماضي قمت بزيارة إلى سجن النساء لأقوم مرة أخرى بحفل ديني هناك، تحت إحدى الأشجار أصارع الرياح القوية. وكنت دائما أخذ معي بعض الطبول. وكما العادة، كانت هناك بعض المشاكل، من قبيل الغذاء واللباس للأطفال وأمهاتهم والاتصال بالمحامين الذين يتباطئون في القدوم لزيارة زبنائهم بالسجن...

الأب دافيد كولن، زامبيا، عام 2003.

وبالإضافة إلى ذلك تستفيد السجون والعاملون بها والمجتمع ككل من هذا الإشراك.

- يستفيد السجناء من ذلك لأن الناس الذين يزورونهم مواطنون يقومون بهذا العمل عن طواعية وليس لكونه واجب مهني يتقاضون أجرا عنه.
- ويستفيد موظفو السجن لأنهم يرون أن المحيط الذي يعملون فيه أصبح متوازنا بوجود مجموعات من خارج السجن، وأنهم أصبحوا هم أيضا غير منفصلين عن العالم الخارجي.
- ويستفيد المجتمع بتلقيه أخبار عن حقيقة الحياة في السجن وما يستطيع هذا الأخير تقديمه وما لا يستطيع.

ويمكن للمجموعات الخارجية أن تلعب دورا هاما في تربية المجتمع بمعرفتها ما يجري في السجون.

” ففي نونبر 2002 كانت الباهاماس تصنف في المرتبة الحادية عشرة عالميا من حيث نسبة الاعتقال بالسجون، وكانت أحوال السجن المسمى بـ "HM Prison Fox Hill" معروفة لدى الجميع بالمنطقة. وهكذا قررت الحكومة الجديدة بالباهاماس أن تتخذ التدابير اللازمة لحل هذا المشكل، فقامت بتشكيل لجنة خاصة بإصلاح السجون مكونة من خبراء مستقلين من مختلف فئات المجتمع. أما أعضاء اللجنة فكانوا يتكونون من طبيب أسنان ومساعد اجتماعي وشرطي وخبير في الغذاء وطبيب عمومي وأخصائي في الموارد البشرية ومعلم.

ICPS Mission 2002

وهكذا، إذا انفتح النظام السجني بشكل أكبر على الإعلام، سيكون من الممكن تعبئة الدعم اللازم للعمل لصالح السجون وموظفي السجون وكذا القيام بالإصلاحات الضرورية في هذا المجال.

يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقدم موارد إضافية

إن تطوير علاقات مع منظمات المجتمع المدني قد يكون ضروريا بالنسبة للسجون التي تعاني من ضعف الموارد. فبإمكانها إعانة الأنظمة السجنية بمددها بالمساعدة الإنسانية والمادية.

” تشجع الإدارة العامة للسجون والتربية المحروسة بمالي مديري السجون على القيام بمبادرات وربط الاتصال بمنظمات غير حكومية أو جمعيات بشكل مباشر، لوضع مشاريع تهدف إلى تحسين ظروف الاعتقال... ففي أحد السجون التي تمت زيارتها، مكن مشروع أشرف عليه مدير السجن ومنظمتان غير حكوميتان محليتان من بناء ليس فقط جناح مستقل للأحداث فحسب، بل أيضا تنظيم تدريب حول حياة السجاء لفائدة السجناء الشباب...

Penal Reform International, Penal and Prison Reform Africa 2003²

منظمات إصلاح السجون

إن تطوير منظمات غير حكومية محترمة تركز جهودها لدعم إصلاح السجون على المدى الطويل يعد خطة أساسية لكل عملية إصلاحية مستدامة. فغالبا ما تكون الجهود التي تقوم بها الحكومات في سبيل الإصلاح جد هشة. كما أن الحكومات التي تسعى للإصلاح غالبا ما يكون عددها قليل وقد لا يطول أمدها. فمجرد تغيير وزير في الحكومة أو شن حملة عن طريق إحدى الصحف قد يقوض البرنامج الإصلاحي. فبدون مواصلة الضغط سرعان ما يفتر حماس الجهود الإصلاحية المبدولة فيفشل النظام و تتراجع الجهود لتعود إلى حالة الركود. فنهج الحكومة لمقاربة تولي أقل اهتمام لحقوق الإنسان من شأنه أن يترك إدارة السجن التي استفادت من هذه الإصلاح في مهبط الريح. وعندما تأتي

الإصلاحات جراء وقوع فضيحة كالاكتظاظ أو انتشار مرض فتاك، فإن التخفيف من حدة هذا المشكل بالذات قد يفضي إلى فتور الحماس للإصلاحات.

وهكذا، لكي تكون إصلاحات السجون مستدامة، فإن وجود المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى إصلاح السجون ضروري، سواء كان هذا النشاط مظهراً من إحدى مظاهر عملها كمجموعة تدافع عن حقوق الإنسان أو كمنظمات مختصة. ولكي تستمر وتيرة أي إصلاح، ينبغي مواصلة تكثيف حملات التوعية على المدى البعيد لاستمالة مؤيدين يأخذون على عاتقهم المضي قدماً بعملية الإصلاح ويعملون على حمايتها عندما تصبح الظروف غير مواتية.

” إذا تم توفير الدعم لوكالات الدولة، فإنه ينبغي أن تستفيد المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في نفس القطاع هي الأخرى من الدعم. إذا أمكن ذلك، لمواصلة الضغط على مؤسسات الدولة المعنية بتفعيل الإصلاح.

OECD, Evaluation of programmes promoting participatory development and good governance 1997³

كما أنه ليس من السهل تكوين وتطوير وتدعيم المنظمات غير الحكومية غير الحزبية التي تتمتع بالكفاءة. وقد يتطلب الأمر عدة سنوات حتى تتمكن مجموعة صغيرة يحدوها الحماس من تشكيل منظمة فعالة ومؤثرة تسعى إلى إصلاح السجون.

العلاقة بين إدارات السجون ومجموعات الإصلاح الجنائي

تستفيد السجون بشكل كبير من ربط شركات بين العاملين داخل النظام السجني والعاملين خارجه. غير أنه ينبغي تكثيف الجهود من الجانبين لخلق علاقات عمل جيدة. فمن جهة إدارة السجن سيكون هناك نوع من الريبة تجاه هؤلاء الخارجيين الزوار وبنتابهم الخوف من أن يشكل وجودهم خطراً على الأمن وأن يتصرفوا بسذاجة داخل السجن، دون أن تكون لهم معرفة شاملة بالظروف والواقع. وقد يخشى موظفو السجن أيضاً من أن يتعرضوا لانتقادات بشأن ظروف الاعتقال وطريقة معاملتهم للسجناء. وقد يخشون من أن يستغل السجناء تواجد المنظمات ليبرروا إصرارهم بعنف على تحقيق ما يظنون أنها 'حقوقهم'.

أما الوافدون إلى السجن فقد يواجهون مشاكل ينبغي تسويتها. فقد ينزعجون من الإجراءات الأمنية والتدابير المتخذة عند الدخول، كتعرضهم للتفتيش وقد يشعرون أنهم غير جديرين بالثقة. وقد يحسون أن موظفي السجن يتعمدون عرقلة عملهم بالسجن ولا يبذلون أي تقدير لإسهامهم. وقد يفشلون في إقناع موظفي السجن بأن إسهامهم ليس سلبياً وإنما يسعون إلى تحسين ظروف الحياة بالسجن للكل.

وفي بعض الدول قد تقبل الأنظمة السجنية بالمساعدة الإنسانية الوافدة من المنظمات التي تقدم الخدمات الاجتماعية وتسمح للمجموعات الدينية بزيارة السجن لكنها تنظر إلى كل المجموعات الأخرى المعنية بالإصلاحات السجنية على أنها معادية وتهدد مصالح نظام السجن وكذا موظفيه. فهذا العداء غالباً ما يكون نتاج إرث تاريخ من المعارضة بين مجموعات حقوق الإنسان والدولة. كما قد ترفض السلطات المسؤولة على السجن الحضور لاجتماعات مع مجموعات إصلاح السجون، أو ترفض التعاون معها في تنظيم الندوات التي يشاركون فيها أو يعبرون فيها عن آراءهم. وقد يمنع العاملون في السجن من الالتحاق حتى بالمجموعات الكبرى المعروفة والمحترمة.

فالعمل على تطوير هذه العلاقة أمر جدير بالاهتمام إذا:

• إن دعم جهود هذه المجموعات التي تكشف عن الأحوال المزرية بالسجون وتطالب بالمزيد من الموارد والتدريب، والتقليل من عدد السجناء، يخدم صالح من يديرون المؤسسات السجنية ويعملون بها.

- يمكن لمجموعات الإصلاح أن تصبح فعالة وأن تحظى بالثقة إذا استطاعت أن تتحالف مع إدارة السجن نفسها وجمعيات موظفي السجون والحرفيين أو الربيين بالسجن
- يمكن للبعثات الدبلوماسية أن تلعب دوراً هاماً في تنظيم لقاءات تهدف إلى التوفيق بين مديري السجون والمنظمات غير الحكومية المحترمة على أرضية محايدة لإذابة كل الشكوك وتطوير العلاقات.

المجتمع المدني ومراقبة السجون

تفتقر العديد من البلدان إلى هيئات غير حكومية تراقب مدى احترام المؤسسات السجنية للقانون. فالمنظمات غير الحكومية غالباً ما تقوم بهذا الدور رغم افتقارها إلى الموارد اللازمة للقيام بهذه المهمة على ما يرام.

” لماذا لا يتم تشجيع المنظمات غير الحكومية على الانخراط في مراقبة ظروف الاعتقال، مادام مختلف أشكال المراقبة موجودة ويتم تنفيذها، من الناحية النظرية، على المستوى المحلي؟ فالأسباب الرئيسية هي كالتالي: التفتيش أو المراقبة التي تقوم بها الدولة داخل مؤسساتها ضروري لكنه، كما هو معلوم، غير مستقل؛ أنظمة المراقبة الخارجية تظل في غالب الأحيان غير فعالة بما يكفي للاضطلاع بدورها الأساسي كآلية منظمة؛ تكون عمليات التفتيش في بعض الأحيان سطحية؛ ويتم الاهتمام بالمظاهر الرسمية أو البيروقراطية على حساب القضايا، المتعلقة بتنظيم وكيفية التعامل مع الأشخاص المعتقلين، التي يصعب تحليلها ومعالجتها؛ تفتقر عمليات التفتيش التي تقوم الهيئات الدولية إلى طابع الاستمرارية.

APT and OSCE, Monitoring places of detention: a practical guide for NGOs 2002⁴

إن مراقبة المنظمات غير الحكومية للسجون ليس بالأمر السهل. فهي تحتاج إلى الموارد الكافية لكي تتمكن من الاضطلاع بهذه المهمة بكيفية منتظمة. كما أنه لا ينتظر من الزيارات الاستثنائية أن يكون لها وقع يذكر. وحتى يتسنى لها القيام بهذه المهمة، ينبغي على المنظمات أن تستهدف المجموعات المعرضة للتعسف داخل محيط السجن وترتكز اهتمامها على مراقبة أحوالهم وكيفية معاملتهم، أو اختيار عدد قليل من السجون التمثيلية. ويمكن إشراك هيئات محترمة أخرى كالمنظمات الدينية لجعل هذه المهمة أكثر قابلية للتنفيذ. وينبغي تكريس وقت كبير لتطوير العلاقة بين إدارة السجن وفي تدريب الأفراد القائمين على المراقبة.

توظيف القانون لحماية حقوق السجناء

إن العديد من الإصلاحات التي عرفتها السجون جاءت بعد صدور أحكام لصالح قضايا تبنت فيها بعض الممارسة غير القانونية أو استلزم تدخل الدولة لحماية السجناء الذين وقع عليهم الضرر أو على ذويهم في حالة الوفاة. فغالباً ما تتولى المنظمات غير الحكومية المختصة في توظيف القانون رفع هذه القضايا إلى المحكمة لحماية السجناء وضمان حقوقهم.

” في قضية تم رفعها نيابة عن رجل أمريكي من أصل إفريقي شاد جنسيا تعرض عدة مرات للاغتصاب من طرف عصابات سجن بتكساس، قام اتحاد الحريات المدنية الأمريكية اليوم بتقديم ملتمس بالاستئناف لدى محكمة الاستئناف الفيدرالية للطعن في حكم إحدى محاكم المقاطعات التي بتت بعدم متابعة المسؤولين على عدم تدخلهم لحماية هذا المواطن الأمريكي. وقد صرح

السيد مارغريت وينتر، المدير المساعد لمشروع أكلص بالسجن المحلي قائلا: "أظهرت سجلات المحكمة أن العصابات العنيفة كانت تعتدي منذ عدة سنوات على سجناء ولاية تكساس الموجودين في وضعية هشّة لكن المسؤولين كانوا يعتمدون تجاهل هذا الواقع وفشلوا في وضع حد لهذه الممارسات".
بيان صحفي لـ ACLU 2004⁵

كما أن بعض المنظمات الدولية تتعاون مع مجموعات محلية داخل البلد لتميرير القضايا عن طريق القنوات الوطنية والدولية. ويوجد مقر مركز العدل والقانون الدولي (CEJIL) بواشنطن وله عدة مكاتب بسان خوسي وكوسا ريكيا وريو دي جانيرو⁶. وهي مختصة في أخذ القضايا عن طريق النظام الأمريكي البيني وتدافع عنها أمام اللجنة الأمريكية البينية لحقوق الإنسان وأمام المحكمة الأمريكية البينية لحقوق الإنسان. وتسعى منظمة الأنتررايتس "Interights" المتواجدة ببريطانيا إلى مساعدة المحامين وأشخاص آخرين في إعداد قضايا طرحها أمام محاكم محلية وجهوية ودولية⁷. ويقوم المركز الجوي بنفس الشيء بأوربا⁸.

منظمات السجناء السابقين

هناك منظمات تسعى إلى إصلاح السجون حيث يتكون أعضاؤها بالأساس من سجناء سابقين. فغالبا ما يركزون أعمالهم على إيجاد مأوى للسجناء السابقين وإلى توفير التعليم والتدريب، وكذا إعطائهم الدعم عند مغادرتهم للسجن. ومنهم من يأخذون على عاتقهم تمثيل السجناء السابقين في النقاشات العمومية فيدلون بتعليقاتهم للإعلام كلما كان هناك موضوع يتعلق بالسجن.

تم منح الترخيص بالعمل بصفة دائمة لإحدى المنظمات غير الحكومية المستقلة، جمعية الدفاع على حقوق السجناء (SDRP)، في شهر يوليو. وقد عملت الـ (SDRP) على حماية المعتقلين وتشجيع الإصلاح السجني. كما أحدثت صندوقا صغيرا لتمكين السجناء من الاستفادة من الاستشارة القانونية المجانية وكذا دعم عائلات المعتقلين. فبالرغم من حصول الـ (SDRP) مؤخرا على هذا الترخيص، فإن أعضائها يخشون من تعرضها لضغوط سياسية قد تفضي إلى إيقاف أنشطتها في أي وقت. ويوجد من بين مؤسسي الـ (SDRP) سجناء الضمير كعماد الدين باجي ومحمد حسن علي بور.

ومازال المدافعون على حقوق الإنسان بإيران يعانون من المضايقات²⁰⁰⁴.

مشاريع خاصة بالبحث والمعلومات والإحصائيات

قد تكون عملية جمع المعلومات حول أنظمة السجون ونشرها إستراتيجية فعالة لجعل قضية إصلاح السجون دائما على جدول أعمال العموم، ولبناء مجتمع وبرلمان أكثر وعيا. ففي بعض الأحيان فالإحصائيات التي تقوم بها الحكومة تكون غير مضبوطة، كما أن نشر معلومات، على سبيل المثال، حول عدد الأفراد الموجودين في السجن بسبب عدم قدرتهم أداء ذعيرة صغيرة سيكون ذا أثر فعال لإبراز طريقة استعمال السجون. ونفس الشيء، قد تكون الأبحاث الصغرى الخاصة بمعاملة النساء داخل السجون أو مقارنة بعض مظاهر المعاملات داخل السجن بين الدول غير مكلفة وذات قيمة كبيرة إذا كانت إستراتيجية النشر فعالة. كما أن نشر تقارير سنوية عن مدى تقدم الإصلاحات بالسجون من شأنه أن يبقي هذا الموضوع على جدول الأعمال لتجديد حماس الجهود.

دور المؤسسات الأكاديمية

يمكن للجامعات وباقي المؤسسات الأكاديمية أن تساهم في عدة جوانب في سبيل إصلاح السجون بتدريب الأطر (انظر دليل المعلومات رقم 8) وتشجيع الطلبة على الانخراط بتقديم الاستشارة القانونية للسجناء أو تعليمهم. كما يمكنهم أيضا تقديم تقييم مستقل حول تطورات الإصلاحات بالسجون.

” الـ "GENEPI" منظمة فرنسية خاصة بالطلبة تساعد على الإدماج الاجتماعي بتطوير العلاقات بين السجناء وطلبة التعليم العالي. كما أن متطوعي الـ GENEPI يكملون عمل المهنيين بالسجن بتقديم الدعم التربوي على المستوى الابتدائي (كتقديم دروس في محو الأمية وتعليم اللغة الفرنسية أو الرياضيات) أو بمساعدة السجناء على اجتياز التعليم العالي (كالقانون والفلسفة والاقتصاد) إما لذاته أو من أجل التأهيل. ويشارك الطلبة أيضا في الأنشطة الإبداعية كالمرح والموسيقى. أما خارج السجون، فإن متطوعي الـ GENEPI يعملون على مواجهة التحامل الموجه ضد السجناء السابقين بإشراك المدارس والجامعات في النقاشات، وكذا تنظيم عروض وحفلات وقراءات للأعمال الأدبية التي أنجزها السجناء. كما تهدف النشرة الإخبارية التي تصدرها الـ GENEPI إلى تربية المجتمع.

بتصرف من "About GENEPI"، السجن وإعادة الإدماج الاجتماعي¹⁰

فعالية مشاريع المجتمع المدني الصغرى

قد تكون المشاريع الهادفة إلى تشجيع المجتمع المدني على الانخراط بالنظام السجني طريقة فعالة جدا لتوظيف القليل من الموارد والتأثير في الأداء. ويمكن إعطاء الدعم للمجموعات التي تزور السجناء لإمدادهم بالمستلزمات الأساسية في الحياة، أو المجموعات التي تزود السجناء بالمعدات اللازمة لصناعة ما يمكن بيعه خارج السجن. ومن شأن إحضار طبيب لإزالة الوشم الذي يضعه السجناء أن يساعد على الإدماج الاجتماعي. ويمكن للفنانين والروائيين والكتاب والموسيقيين العاملين بالسجون أن يساعدوا على تلميع صورة السجناء بإبراز المواهب التي يتوفرون عليها هم أيضا. فقد تكون العروض والإنجازات وسيلة جيدة لجعل المجتمع يكتشف أن السجناء مواطنون لهم إسهامات يودون تقديمها.

” في السنة الماضية قام تلاميذ السنة الأولى بزيارة إلى السجن في ثلاث مجموعات، كل مجموعة تعمل إما بصحبة رجال راشدين في القسم الأكثر أمانا، والأولاد في قسم الأحداث، أو مع نساء سجينات. " ففي المجموعة التي كانت مع النساء، بدأ الحزن على العديد من التلاميذ خصوصا لما علموا أن هؤلاء السجينات اللواتي كان لهن أطفال عندما دخلوا السجن، اضطروا إلى إعطاء فلذات أكبادهن للتبني وسنهم لا يتجاوز السنتين... فهذا الوقع المرعب الأوجاع لدى السجينات وكان هذا الموقف مؤلما لدى التلاميذ الذين انتابتهم انفعالات وأحاسيس جياشة... " والشيء الآخر الذي أربك نظرة التلاميذ هو اكتشافهم أن البيض أيضا يؤخذون إلى السجن. " فبعض التلاميذ دهشوا جدا لما رأوا سجناء بيض. " فحتى السجناء يجدون أنفسهم يواجهون قضايا تجعل الكل يعيش نفس الانفعالات. " فهم سجناء - وبطبيعة الحال فهم مبعدون عن المجتمع... أما الآن فهم يربطون علاقات اجتماعية ويلعبون دور المضيف للتلاميذ ويخوضون في نقاشات صريحة. إنه لموقف حساس بالنسبة للسجناء وهم يشاركون في النقاش حول الطبقات الاجتماعية والمجموعات العرقية. وبالإضافة إلى ذلك، فهم يتصرفون، وكل تصرف يصدر عنهم يعد مجازفة. لكنها مجازفة إيجابية. "

University of Kwa-Zulu Natal, Performance Studies, prison theatre 2004¹¹

كما أن تقديم الدعم للمشاريع التي تتيح للسجناء فرصة العمل لصالح الآخرين قد يخرج بعدة نتائج مفيدة. فالعديد من الدول تنظم العمل بالسجون لتمكين السجناء من إنتاج منتجات تباع للخيريات، وإصلاح الكراسي المتحركة للمعاقين أو ربما وضع مقاعد وأسوار للمنتجات المحلية. فهذه الأعمال تجدد ارتباط السجناء بالمجتمع وتذكر المجتمع بأن السجناء قادرين على تقديم إسهامات إيجابية للمجتمع رغم الوضعية التي يعيشون فيها.

السجون والإعلام

يعد العمل الناجح مع الإعلام عاملا أساسيا في برنامج إصلاح السجون. إذ ينبغي أن يكون المجتمع على علم دقيق بمشاكل السجون وما يمكن للسجون تحقيقه وما لا يمكنها تحقيقه.

” ثالثاً، إن من شأن المعلومات الجيدة - التي تجعل المواطنين على علم بالأموال المخصصة لخدماتهم، والظروف الحقيقية لمصالحهم، وكذا تصرفات صانعي القرار والمانحين - أن تشكل قوة كبيرة لتجاوز السياسات الزابونية. فلا يمكن الاستغناء عن دور الصحافة الحرة والفعالة ولا عن ضرورة الارتقاء بمستوى الحوار داخل المجتمع.

البنك الدولي، تقرير عن التنمية الدولية 2004¹²

وينبغي التعاون مع الإعلام على المدى البعيد لتجنب المبالغة في تصوير المواقف التي تصاحب التقارير التي ترد حول السجون وتجاوز خطر تباين التقارير بين وصفها للسجون تارة على أنها مخيمات للراحة ووزنانات للموت تارة أخرى. ويمكن لإدارات السجن أن تستفيد كثيراً من استثمار جهودها في إنشاء مكتب فعال خاص بالصحافة وتمكين الموظفين السامين العاملين بالسجن من الاستفادة من تدريب حول كيفية التعامل مع الإعلام.

عمل المنظمات غير الحكومية الدولية

في بعض الدول، لا تنظر السلطات أو المجتمع إلى عملية إصلاح السجون بعين الرضا. فغالبا ما ينظر إلى المنظمات التي تدافع عن قضايا السجون بازدراء وتنصح بأن تستغل وقتها في الدفاع على قضايا تستحق الاهتمام. ففي هذه الحالات قد يكون الدعم الخارجي ضرورياً. ويمكن أن يأتي هذا الدعم من منظمات غير حكومية دولية كالمنظمة الدولية لإصلاح السجون أو جمعية الحماية من التعذيب التي يمكنها أن تعمل بشراكة مع المنظمات المحلية وتساعد على جمع الأموال، كما من شأنها أن تعطي طابع الشرعية لعملها في عين المجتمع وأن تربطها بشبكة دولية لأشخاص لهم نفس التصورات. ويمكن للمنظمات غير الحكومية الدولية أن تعمل أيضاً مع الهيئات الحكومية البينية لإبراز المشاكل التي تتخبط فيها السجون وتساعد المنظمات المحلية على رفع هذه القضايا إلى المؤسسات الدولية.

إحالات

1. Father Cullen's newsletter (unpublished) 2003
2. Penal and Prison Reform in Africa, Penal Reform International, Newsletter no. 17, 2002, p.3
3. Evaluation of programmes promoting participatory development and good governance, Organisation for Economic Co-operation and Development, 1997, p.81
4. Monitoring places of detention: a practical guide for NGOs, Association for the Prevention of Torture and OSCE Office for Democratic Institutions and Human Rights, Geneva, 2002, p.24
5. ACLU Hails Important Step Forward In Shocking Prison Sex Slave Case, www.aclu.org, 9 September 2004,
6. www.cejil.org
7. www.interights.org
8. www.airecentre.org
9. Human rights defenders in Iran continue to suffer harassment, The Wire magazine, Amnesty International, September 2004
10. www.genepi.fr
11. Performance Studies, Prison Theatre, University of Kwa-Zulu Natal, www.ukzn.ac.za, 2004
12. World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People, World Bank, 2004, p.12



وزارة الخارجية
البريطانية

المركز الدولي للدراسات السجنية (ICPS)
مدرسة الحقوق
للهاتف: +44 (0)20 7848 1922
للكاليس: +44 (0)20 7848 1901
للبريد الإلكتروني: icps@kcl.ac.uk
www.prisonstudies.org
26-29 Drury Lane
London WC2B 5RL

© المركز الدولي للدراسات السجنية. 2004

كينغز
كوليج
لندن
المركز الدولي
للدراستات السجنية